

رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير إلى رسالتكم المؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (S/2003/431) التي أرفقتم بها لنظر أعضاء مجلس الأمن رسالة مؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٣، موجهة من رئيسة المحكمة الدولية لرواندا، القاضية نافانتييم بيلاي. وفي رسالتها تلك، طلبت الرئيسة بيلاي تمديد فترة ولاية أربعة قضاة دائمين غير منتخبين في المحكمة الدولية لتمكينهم من البت في عدد من القضايا الجارية.

وأتشرف أيضا بأن أشير إلى رسالتكم المؤرخة ٨ أيار/مايو ٢٠٠٣ (S/2003/551) التي أرفقتم بها لنظر أعضاء مجلس الأمن، رسالة أخرى من الرئيسة بيلاي مؤرخة ٦ أيار/مايو ٢٠٠٣. وفي رسالتها تلك، قدمت الرئيسة بيلاي معلومات ووثائق معينة طلبها أعضاء مجلس الأمن لمساعدتهم في مواصلة النظر في الطلبات الواردة في رسالتها المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٣.

وقد نظر أعضاء مجلس الأمن بعناية في هاتين الرسالتين. وقرر مجلس الأمن تلبية طلبات الرئيسة بيلاي الواردة في رسالتها المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٣، باستثناء واحد. ويرد الإجراء الذي اتخذته المجلس في قراره ١٤٨٢ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٣.

وكما يتبين من نص القرار، فإن مجلس الأمن قد قرر الاستجابة لطلب الرئيسة بيلاي السماح للقاضي ماکوتو، بعد الاستعاضة عن عضويته في المحكمة، بأن ينهي قضية بوتاري التي شرع فيها قبل انتهاء فترة ولايته.

وفي هذا الصدد، طُلب مني أن أنقل إلى الرئيسة بيلاي، عن طريقكم، اقتراحا مفاده أن تقوم المحكمة الدولية بإعادة النظر في القاعدة ١٥ مكررا جيم من القواعد الإجرائية

وقواعد الإثبات في المحكمة بغية تعديلها حتى يتأتى تفادي حدوث حالات يضطر فيها رئيس المحكمة الدولية إلى طلب تمديد فترة ولاية قاض دائم لتمكينه من إتمام النظر في قضية أو أكثر من القضايا الجارية.

(توقيع) منير أكرم
رئيس مجلس الأمن